

لجنة التحقيق الإفريقية في الجزائر ودورها الاستعماري

أ. الطيب مختاري

أستاذ تاريخ الجزائر المعاصر جامعة

مستغانم

ملخص:

تعتبر اللجان الفرنسية التي أقيمت لأجل الجزائر من أهم الوسائل التي مكنت للاستعمار وتثبيتته في الجزائر. كانت هناك لجان تحقيق برلمانية وحكومية لتقصي الأوضاع وتشخيصها مع اقتراح الحلول الواجبة لتجاوز العجز التي عانت منه الإدارة الاستعمارية.

وتعتبر اللجنة الإفريقية أول لجنة تحقيق حكومية فرنسية في الجزائر تشكلت سنة 1833 لدراسة وتشخيص مكنم العجز من خلال تنقلاتها واستجواباتها لأهم الشخصيات الاستعمارية في الجزائر وعدد محدود من الجزائريين ممثلا في حمدان بن عثمان خوجة، أحمد بوضربة، بن أمين السكة، حيث جمعت كما هائلا من المعلومات في شكل محاضر وتقارير، وتم تشكيل لجنة ثانية لاستكمال عمل اللجنة الأولى ضمت أعضاء اللجنة الأولى، أعدت هي الأخرى تقاريراً تشخيصية ومتضمنة لحلول لجميع الميادين، كما خرجت بتقرير نهائي عبارة عن توصيات للحكومة على رأسها ضرورة الاحتفاظ بالجزائر لأجل المصلحة الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال، اللجنة الإفريقية، التقارير، الجلسات، المحاضر، التحقيقات، الممتلكات، الأوقاف، العسكري، الإدارة، الدومين، المالية، الاحتفاظ، المرسوم، الإلحاق، البرنامج، التنقلات، التسمية، القوانين .

Résumé :

On considère les commissions françaises élaborés pour l'Algérie comme les moyens les plus importants qui ont aidé la colonisation et renforcé son enracinement dans le pays. En effet, il existait des comités d'enquête parlementaires pour scruter et examiner les états des lieux puis les personnaliser pour pouvoir proposer les solutions nécessaires afin de dépasser les tares et l'incapacité desquelles souffrait l'administration coloniale en Algérie. La commission africaine est considéré comme le premier commission d'enquête français en Algérie, il s'est constitué en 1833 pour étudier les états des lieux par le biais des déplacements à travers les régions colonisées et par l'accueil des personnalités françaises les plus importantes en Algérie ainsi qu'un nombre limité d'Algériens pour clarifier et cerner les événements . Ce qui a permis de ramasser un nombre considérable d'informations sous forme de procès verbaux et de rapports. Puis une deuxième commission Africaine s'est constituée pour finaliser le travail du première commission ; une commission qui a intégrée les 7membres du premier commission auprès de 11 autres personnalités des PV et rapports relatifs à tous les secteurs et également un rapport final présenté sous forme de recommandations au gouvernement, exhortant au maintien final de l'Algérie pour l'intérêt de la France tout en proposant des solutions à tous les problèmes de tous les secteurs . Du côté algérien, se sont rencontrés Ibn El Kababti, Hamdane Ben otmaneKhodja, Ben Amine Essekka et Ahmed Boudierba .

مقدمة:

اصطدمت فرنسا مع بداية الاحتلال بمقاومة جزائرية تمثلت في مقاومة متيجة ومقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري إلى جانب مقاومة سكان عنابة وبجاية، وبواقع يختلف عما هو مألوف في فرنسا، مما عرقل مشروعها الاستعماري وأمام هذا العجز تمّ تشكيل لجنة تحقيق و تقصّ فرنسية أطلق عليها تسمية اللجنة الإفريقية والتي سيتم التطرق إليها في هذا المقال من خلال الاجابة على أسباب وظروف تشكيلها، وهل كان لشكاوي الجزائريين وعرائضهم المرفوعة إلى الحكومة الفرنسية اثر في تشكيلها ؟ كما سأطرق إلى برنامجها الذي زودتها به الحكومة والذي كان يؤكد على

المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى، كما سأتناول تنقلاتها وجلساتها و المسائل التي ناقشتها والمحاضر، والتقارير التي أعدتها وشملت جميع الميادين .

1- ظروف تشكل اللجنة الإفريقية الأولى وتركيبها

جاء تشكيل اللجنة الإفريقية بعدما أدرجت القضية الجزائرية في الدورة البرلمانية 1832 - 1833م لتداول أخبار بشأن اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا إضافة لمناقشة المستحقات المالية المخصصة للجزائر⁽¹⁾. فندها وزير خارجية فرنسا في جلسة 19 فبراير 1833م أمام النواب ونفاها أيضا في جلسة 2 أبريل 1833م بعد 3 أشهر وزير الحربية سولت وعدم وجودنية لدى فرنسا بمغادرة الجزائر⁽²⁾.

بعدها طالب وزير الحربية من البرلمان اعتماد مبلغ 460 ألف فرنك للمصالح المدنية و605 ألف فرنك لتسهيل الاحتلال، تحرك المعارضون للضغط على الحكومة لتبين موقفها من الجزائر والسياسة التي يجب أن تتبع من خلال مواقف متعددة بين المؤيدة والمعارضة والمحايدة، مثل المعارضين كل من دوصاد، غايتون، جولي الرافضين لإهدار المال العام في الجزائر والتشكيك في تحقيق الثروة ومعاداتهم للمضاربين⁽³⁾.

وطلب مقرر ميزانية سنة 1834م هيبوليت باسي في آخر النقاشات البرلمانية من الحكومة إزالة الشكوك وتبين مستقبل الجزائر مؤكدا تقارب الآراء والعمل على تشكيل لجنة خلال الدورة البرلمانية القادمة تضم مجموعة من العقلاء وذوي الخبرة لتنوير النواب. تم قبول مطلب باسي وتكفل الوزير سولت بتشكيلها وقام بمشاورات مع النواب ومجلس النظراء (Paires) مقترحا تدعيمها بأعضاء من الجيش البري والبحري .

لم يكن بوني الشخصية الأولى المقترحة لرأس اللجنة وإنما جاء كاختيار بديل بعدما رفض مرشح الوزير سولت الكونت الجنرال قيلمينو رئاسة اللجنة، كما عوض أوبرسات مورتومارد⁽⁴⁾.

شرع في 22 جوان بكتابة تعليمات اللجنة والتي تمثلت في مسألتين رئيسيتين معاينة الوضع الحالي للجزائر واقتراح الحلول لجميع المشاكل، حيث استكملت التعليمات نهاية جويلية ووجهت إلى الجنرال بوني في 14 أوت لنقلها إلى أعضاء اللجنة متعددي الاختصاصات مما يتيح لها الاطلاع على جميع المسائل والإلمام بها.

أسندت رئاسة اللجنة إلى الجنرال بوني وإلى جانبه بيسكاتوري وهو نائب بالبرلمان حيث عين أمينا للجنة بإجماع أعضائها كذلك السيد لورانس والسيد رينار والجنرال مونفور والسيد دوفال دالي والسيد دوبيرسار والسيد دي لابينسونير⁽⁶⁾.

لم تشر التعليمات إلى الأخذ بيد الجزائريين أو إيجاد آلية تمكّنهم من استرجاع حقوقهم ونحن نعلم عدد التظلمات التي رفعت إلى الملك وحتى إلى وزير الحربية⁽⁷⁾.

2-برنامج اللجنة الإفريقية الأولى

كانت كل الترتيبات تدفع إلى نتيجة مسبقة وهي الاحتفاظ بالجزائر وإسكات المعارضة التي تناور من خلال المسألة الجزائرية لتحقيق مكاسب سياسية ومصلحة الطبقة البرجوازية. مثلت التعليمات خريطة طريق لعمل اللجنة، وقد تمحورت المهمة المناطة باللجنة في هدفين هما التحضير لحلول أساسية لإحكام السيطرة والوقوف على الوضع العام للجزائر⁽⁸⁾.

تزامن تشكيل اللجنة مع ضغط المعارضة الفرنسية في البرلمان وضغط الصحافة والتشكيك في جدوى احتفاظ فرنسا بالجزائر، وستكون هذه النقطة موضوع الدراسة الأساسي، إضافة إلى البحث في إيجابيات الاحتلال والعراقيل التي يطرحها على المستوى العسكري؟ كذلك إمكانية استغلالها كمستعرة؟ إلى جانب ذلك هل بمقدور فرنسا الاستمرار في الجزائر مع تشكيل مؤسسات دائمة؟ وما هو النظام الذي يجب أن يتبع؟ كما كان عليها أن تجيب على فرضية القضاء على القبائل الجزائرية وطرد سكان المدن وإحلال الأوربيين مكان المسلمين أو إمكانية الاستفادة

منهم ودمجهم في المؤسسات، وكان عليها البحث في الإجراء الواجب إتباعه معهم مع الأخذ بعين الاعتبار لاختلافهم العرقي بين عرب، مورسكين، أتراك، قبائل، كذلك من حيث التصنيف الجغرافي سكان المدن، سكان السهل، سكان الجبال، كما كان على اللجنة أن تنظر إلى وضع السكان الجزائريين من خلال معاهدة الاستسلام 05/07/1830م.

نرى أن الحكومة قررت الاحتلال الدائم والتطوير السريع للاستعمار وممارسة الإدارة الصارمة. وتركت مصلحة الجزائريين وشكاويهم خارج اهتماماتها من خلال تصريح بيسكاتوري في جريدة أخبار الجزائر⁽⁹⁾.

3- تنقلات اللجنة الإفريقية الأولى

توجهت اللجنة الى الجزائر في 28 أوت ووصلت إليها في 2 سبتمبر وكان باستقبالها القائد العام افيزار⁽¹⁰⁾. أما الجنرال مونفور فتوجه نحو عنابة لتقصي الأوضاع بها في 17 أوت على أن يكون بالجزائر بين 4 و5 سبتمبر.

قامت اللجنة بالزيارة الأولى لمدينة الجزائر واحوازاها، فاستجوبت مستوطنين وجزائريين من سكان الدويرة، القبة ودالي إبراهيم، كما زارت في 10 سبتمبر البلدية ولم تستطع دخولها بسبب المقاومة واكتفى بيسكاتوري، وفواروول بالدخول لوقت قصير.

انتقلت إلى عنابة في 14 سبتمبر وعادت منها بنظرة سلبية عن واقع الاحتلال ثم انتقلت إلى وهران من 4 الى 14 أكتوبر حيث تعرضت إلى هجوم في خرجتها إلى منطقة مسرغين قتل فيه 4 جنود فرنسيين وجرح 32 رغم أنها كانت تحت حراسة 1800 جندي، زارت ارزيو في 16 أكتوبر ثم غادرتها مساء ولم تستطع زيارة مستغانم لسوء الأحوال الجوية. فكلفت الرائد سفارت بإعداد تقرير عن ارزيو ومستغانم نيابة عنها⁽¹¹⁾. ثم انتقلت إلى بجاية في 12 أكتوبر حيث تعرض لها المقاومون بمنطقة قوراية.

نلاحظ أن الجولة كانت محدودة والاحتكاك بالجزائريين يكاد ينعدم لطبيعة المرحلة ومحدودية السيطرة الفرنسية وبهذا كان التقصي لهذه اللجنة محصورا جغرافيا وأحادي الوجهة .

4- تقارير اللجنة الإفريقية الأولى

خرجت اللجنة الإفريقية بمجموعة من التقارير وقد تكلف كل عضو بتقرير معين، شملت الميادين التي تعول عليها فرنسا في احتلال الجزائر، كانت حول الوضع العسكري، البحرية، الأشغال العمومية، الاحتلال والمسألة الفلاحية وعليه كانت التقارير التالية :

التقرير العسكري، تقرير البحرية، تقرير الأشغال العمومية، تقرير حول الاحتلال.

5- تسمية اللجنة الإفريقية الثانية وتنظيمها

بعدما أتمت اللجنة الإفريقية الأولى عملها، وزارت الجزائر متنقلة بين المناطق المحتلة لخصته في مجموعة من المحاضر والتقارير مست مجموعة من الميادين ولدى عودتها إلى فرنسا قدمته إلى الحكومة.

تقدم وزير الحربية إلى الملك بعد عودة اللجنة الأولى مذكرا إياه بتشكيلها في 07 جويلية 1833 م لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وعزمه على تشكيل لجنة ثانية عند رجوعها ينضم إليها أعضاء اللجنة الأولى وتسخير جميع الهيئات والوثائق لها.فصدر بذلك مرسوما ملكيا بتسمية أعضاء اللجنة الثانية في 12 ديسمبر 1833م.

تشكلت من تسعة عشر عضوا من بينهم الأعضاء الثمانية الذين تقدموا في اللجنة الأولى إضافة إلى ثلاثة أعضاء من المجلس الفرنسي الأعلى منهم الدوق ديكا الذي أوكلت له رئاسة اللجنة وخمسة من مجلس النواب الفرنسي هم باسي، دوصاد

المعادين للاحتلال وأحد رؤساء المعسكر الملكي وقائد الأسطول البحري بتولون وأمين ومقتصد عسكري⁽¹²⁾.

المادة الأولى حملت تسمية الأعضاء:

الدوق ديكاكاز decazes رئيسا اللجنة - الكونت قيمينو guilleminot - الكونت بوني Bonet - الكونت دوبرسار dhaubersart عضو اللجنة الأولى - البارون موني Mounier - دولينسونيار de la pinsonniere عضو اللجنة الأولى - لورانس Laurence عضو اللجنة الأولى - بيسكاتوري piscatory عضو اللجنة الأولى - رينار reynard عضو اللجنة الأولى - ديشتال duchatel - ديمون dumon - باسي passy - الكونت دوصاد de sade -

بود baude - برنار bernad - مونفور monfort - البارون فولون volland - المقتصد العسكري - ديفال دالي duvaldailly عضو اللجنة الأولى.

اجتمعت اللجنة الثانية لوضع أسس لعملها الذي ستنجزه في جلسات تمهيدية، امتدت من الجلسة الأولى التي كانت في 22 ديسمبر 1833م، تم الاتفاق في هذه الجلسات على طريقة وسير العمل، فتقرر الاستماع لمحاضر اللجنة الأولى ثم لمختلف التقارير الملحقة ثم للملاحظات المقدمة من طرف اللجنة الأولى.

6 - تقارير اللجنة الإفريقية الثانية

أنجزت اللجنة الثانية تقارير أولية وأخرى إضافية، بلغ عدد التقارير الأولية ستة اختتمت بمشروع منظم للقضاء أما التقارير الإضافية فهي سبعة اختتمت بالتقرير النهائي للجنة.

تقرير عن الدومين، تقرير حول المؤسسات الدينية، تقرير حول بيت المال، تقرير الضرائب ، تقرير حول الجمارك، تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك، مشروع القانون المنظم للقضاء، تقرير ما يحصل من العرب، -تقرير الاستسلام، -تقرير حول الأملاك المشغولة من الاحتلال (المصالح العمومية)، تقرير بيت المال، تقرير حول أوقاف مكة والمدينة، تقرير الأملاك العمومية، تقرير التجارة والجمارك.

7- التقرير النهائي للجنة الإفريقية الأولى والثانية.

خرجت اللجنة بتقرير نهائي تم تقديمه إلى غرفة النواب في 10 مارس 1834. شمل تصورا لمستقبل الجزائر في ظل الاحتلال، ذكر أوضاع الاحتلال في الجزائر فوجد النتيجة سلبية، سجل ترددا ونفقات تصل إلى 60 مليون فرنك كما سجل انتشار الوفيات والأمراض وأخذ الجزائريين لصورة سيئة عن فرنسا .

تطرق للظروف التي أوجبت تشكيل اللجنة الأولى وما قامت به واللجنة الثانية والخطوات التي قامت بها، تداولت حول المواضيع التي جاءت بها التعليمات، فجاءت نتيجة هذه المداولات في جزأين .

دار النقاش في الجزء الأول حول الاستمرار أو الانسحاب والنظام الذي يجب أن يتبع، أما الجزء الثاني فخصص للنظر في الإدارة المدنية، العدالة، المالية مع تسجيل تحمس للاحتفاظ بالجزائر من طرف لابينسونيار الذي أدلى بمرافعة في المناقشات البرلمانية التي دارت ما بين 25 ماي و05 ماي 1834⁽¹³⁾ .

رأت اللجنة أن التخلي عن احتلال الجزائر هو ضرب للأمة في شرفها وكرامتها والتضحية بمزايا تجارية وسياسية، فكانت الأغلبية 17 صوتا مع الاحتفاظ بالجزائر مقابل صوتين ضد الاحتفاظ بها. كما أقرت مبدأ ثلاثيا يتلخص في الاحتفاظ بالمدن محصنة مع محيطها لتمكين الجيش من حمايتها مع توسيع السيطرة بكل الوسائل، وترك حاميات في المدن المحتلة .

ذكر التقرير أن عدد سكان الجزائر كان 40 ألف ساكن وتناقص العدد مع الاحتلال إلى 25 ألف، منهم 4 آلاف مستوطن.

رأت الاحتفاظ بها مع حماية الأوروبيين ومستلزماتهم وممتلكاتهم، كذلك العمل على السيطرة على ممتلكات الحضر بالتراضي مع توفير 12 ألف جندي وفتح خط نحو البليدة للسيطرة على المنطقة واستمالة القبائل. كما رأت من الأحسن عدم استعمال القوة ورصد نفقة في حدود 15.3 مليون فرنك .

أوصت باتخاذ عناية كمركز تجاري وزراعي وجعلها نقطة انطلاق نحو الداخل، وقدرت نفقاتها بـ 4.5 مليون فرنك و4 آلاف جندي.

جاء في التقرير حاجة بجاية إلى 2000 جندي و 3 ملايين فرنك، حثت على التفاوض مع طرف جزائري لإدارتها لصالح فرنسا. رأت اللجنة ضرورة الاحتفاظ بوهران وتسخير 3 آلاف جندي و 3.4 مليون ف . قالت أن العثمانيين اكتفوا بـ 200 جندي بمستغانم وكانت مع إخلائها وان أمكن وضعها تحت إدارة سلطة جزائرية تخدم فرنسا ،قالت عن ارزيو أن المصلحة التجارية مع تأميمها بتسخير سفينة حربية لها لحماية الحركة التجارية .

أما تنظيم الحكومة تم الاعتماد فيه على التشريعات التي كانت سنة 1825 و 1827 وقانون 24 أبريل 1833 في مادته 64 التي تخول للملك حق التشريع بمراسيم، وبذلك تكون السلطة التشريعية في الجزائر من اختصاص الملك، أما السلطة المدنية يتولاها الحاكم العام الذي يعينه الملك سواء من العسكريين أو المدنيين. تتمثل مهمته في توسيع وفرض سلطة الاحتلال على الجزائريين، وتوسيع العلاقات التجارية والزراعية والصناعية وإيجاد السلم واعتبار الحرب وسيلة وليست غاية . يكون مع الحاكم العام مجلس يتشكل من كبار الموظفين، يكون رأي المجلس إجباريا في بعض الحالات، أما الملحقون الإداريون في المدن فهم تحت سلطة الحاكم العام يتواصلون معه عن طريق مفوضه، كذلك يكون مدير المالية الذي يعمل بصفة ممرضة ويراقب النفقات والمداخيل ويحضر الميزانية التي تناقش في المجلس .

أما السلطة العسكرية فتكون منفصلة عن السلطة المدنية، كما يمكن للحاكم العام أن يخول لقائد الجيش بعض من صلاحياته .أما قادة المناطق يتواصلون مع الحاكم العام مباشرة .ويمكن للملك من ادخال تعديلات على سلطة الحاكم العام، أما في حالة الطوارئ فله السلطة المطلقة.

يكون التواصل بين الحاكم العام وباريس عن طريق مدير المناطق المحتلة الذي يعمل إلى جانب رئيس المجلس، أما علاقته وتواصله مع الجزائريين فيكون عن طريق الأغا الذي هو شخصية جزائرية كما يمكن أن يكون فرنسيا. يتم الاعتماد على بعض القبائل والمجندين سواء الزواف أو الأتراك أو من القبائل. كما يخصص 1 مليون فرنك لاستمالة القبائل وتخصيص 26.147 مليون ف لسنة 1834 و 27 مليون ف لسنة 1835 مليون ف⁽¹⁴⁾ .

الجزء الثاني

تلخص هذا التقرير في النقاط التالية:

- 1- رأت أنه من شرف فرنسا ومصحتها الاحتفاظ بالجزائر.
- 2- الاحتفاظ بحقوق فرنسا وسيادتها على كامل الجزائر وتحديد الاحتلال في الوقت الراهن على كل من الجزائر وهران عنابة بجاية وما حول الجزائر وعنابة.
- 3- تكون حماية الجزائر بخط من المراكز العسكرية تمتد من الأطلس البليدي حتى القليعة ومن الجهة الأخرى لكاب ماتفو.
- 4- تكون عنابة محمية بخط دفاعي يمتد من بحيرة فزارة حتى سيدي دندن ثم إلى المفرق.
- 5- تكون الأعمال المنجزة و التحصينات من أجل حماية المدن والمراكز من هجمات الجزائريين.
- 6- تحديد عدد الجنود في الجزائر بـ 21 ألف جندي: بالنسبة للجزائر 12 ألف، عنابة 4 آلاف وهران 3 آلاف، بجاية ألفين جندي.
- 7- الاستعانة بقوات من الأهالي كجنود إضافيين.
- 8- يكون التشريع بمراسيم ملكية يتم التداول حولها في المجلس الحكومي.
- 9- يكون حاكم عام يجمع بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية، وصلاحياته تكون بأوامر ملكية يتم التداول عليها في مجلس الحكومة .
- 10- تنقل أوامر الملك للحاكم العام عن طريق رئيس مجلس الحكومة، أما بخصوص موظفي العدالة والمالية فالحاكم العام يرسل الوزارتين الوصيتين.
- 11- يكون مقر الحاكم العام في الجزائر، والقيادات المتواجدة في عنابة و وهران والمناطق الأخرى تكون تحت إمرته ومراسلاتها تكون معه .

12- تمارس الإدارة المدنية تحت سلطة الحاكم العام من خلال الفروع الإدارية في الجزائر وعنابة، وهران، بجاية والمراسلات تكون معه .

13- تكون التنظيمات المعتمدة في فرنسا في تركيبة وتوزيع السلطة المدنية والسلطة العسكرية مرجعا للاعتماد عليها في الهيكلة بالجزائر.

14- يسهر الحاكم العام على سلامة الأشخاص والممتلكات وحرية الأديان وحماية الزراعة والتجارة، ولا يستعمل القوة إلا للضرورة ولا يتجاوز الخط المحدد للاحتلال إلا بأمر الملك.

15- يعمل الحاكم العام على توسيع مجال السيادة على المناطق بالطرق المختلفة.

16- يكون بجانب الحاكم العام مجلس يتشكل من القائد العام للقوات ومدير الإدارة ومن يمثل أعلى رتبة في سلك القضاء والمقتصد العسكري ومدير المالية.

17- تمنح اعتمادات خاصة للجزائر تشمل جميع نفقات الجزائر⁽¹⁵⁾ .

لم يأت عمل اللجنة الإفريقية بشيء للجزائريين وإنما ثبت التواجد الفرنسي الاستعماري في الجزائر وفق البرنامج الذي أعدته الحكومة، ونفذته لتخرج بجملة من التقارير مست جميع الميادين كما أنها أسقطت مصالح الجزائريين ولم تقم بإنصافهم حتى وإن كانت لها إشارات بسيطة لما لقيهم، وكلما تناول تقرير الجزائريين فقد كان الهدف منه تجنيدهم لخدمة المشروع الاستعماري، والذي لخصته في تقريرها النهائي مؤكدة بالدرجة الأولى على الاحتفاظ بالجزائر، وتم ترجمة هذا التقرير من خلال مرسوم اللاحق النهائي للجزائر بفرنسا في 22 جويلية 1834 م.

وسيكون تشكيل اللجنة الإفريقية تقليدا توظفه فرنسا لتجاوز المعوقات التي تعترضها في الجزائر، حيث ستتشكل مجموعة من اللجان بعد 1834 م .

الإحالات:

(1) - لم تكن ميزانية الجزائر مجتمعة كانت تتبع وزارة الحرب في غالبيتها حيث تصل إلى 22 مليون فرنك إلى جانب نفقات أخرى ملحقة بوزارتي البحرية والمالية تصل 8 ملايين فرنك أنظر:

-Colonisation De L'ex Régence D'Alger : Document Officiels Déposés Sur Le Bureau De La Chambre Des Députés , Delaunay Libraires, Paris ,1834, p 37.

(2) -Recueil Mémoires Et De Textes Publie En l'honneur De xiv Congrès Des Orientalistes par Les Professeurs De L'école Supérieur Des Lettres Et Des Medersas, Imp Orientale , Alger, 1905,p 349.

(3)- Ibid , p 531 .

(4) -Recueil Mémoires Et De Textes , Op cit , p 555

(5)-Ibid , p 580.

(6) - la commission d'Afrique. procès- verbaux Et Rapports De La Commission spécial 1833. v2, Imprimerie Royal. Paris, 1834, p1.

(7) - بعث الجزائريون مجموعة من العرائض مثل التي بعث بها الداي إلى ملك فرنسا في 2 سبتمبر 1830 وثانية إلى وزير الخارجية الفرنسية وعريضة بعث بها أعيان مدينة الجزائر إلى القائد العام حول الأوقاف والممتلكات في أوت 1831 وعريضة أخرى بعث بها سكان الغرب الجزائري إلى القائد العام في صيف 1831 وغيرها كثيرة أنظر:

جمال قنان،نصوص سياسية جزائرية في ق التاسع عشر 1830 – 1914، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007،

(8) - المقصود هو النظام العسكري أو المدني كذلك بالنسبة للسلطة التنفيذية،السلطة التشريعية والمؤسسات التي سيتم تثبيتها.وكما هو معلوم سيتم تبني النظام العسكري والذي سيمتد إلى غاية 1870 حيث سيتداول على حكم الجزائر في هذه الفترة 27 ضابط بين ماريشال وجنرال عد إلى :

- بوعزة بوضرساية،الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19،م مم ود ب ح وث، الجزائر،200 ص 79.

(9) - صرح ببسكاتوري لجريدة لمونتورنتمى أن تكون المهمة المنوطة واضحة للجميع..هي مهمة تحقيق في وضعية المستعمرة وفي القضايا المتعلقة بمستقبلها.وعليه فليعلم سكان الجزائر أن اللجنة لايمكن أن ترد على هذه المطالب والشكايات المتعلقة بمصالح خاصة وهي لاتتحمل مسؤولية في ذلك أنظر:

LE Moniteur Algériendu14 sept 1833.

(10)- Recueil Mémoires Et De Textes , Op cit , p 561.

(11)-Alexis(Louis),**Oran Sous Le Commandement Du General Desmichels ,Librairie Militaire D'Ancelin, Paris, P71 .**

(12)- محمد بن عبدالكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة، لبنان، 1972، ص 207 .

(13)-Fillias (Achille), **Histoire De La Conquête Et La Colonisation De L'Algérie 1830 – 1860** , Librairie Editeur, Paris, 1860. P15.

(14)-LaCommission D'AfriqueV1, Op cit•p55.

(15)- Ibid, p45.